

اليمن أنموذجاً للدولة العربية الرخوة؟

د. فايق حسن الشجيري*

أكاديمي وباحث من العراق

* تدريسي - كلية العلوم السياسية -
جامعة بغداد

مقدمة

عندما تفقد الدولة القدرة على إدارة شؤون البلاد وتلبية احتياجات المواطنين، إلا عن طريق الدعم الخارجي فإن ما توصف هذه الدولة بالرخوة، إذ إن مستوى الخدمات المقدم للمواطن لا يتناسب مع التكلفة النسبية لأداء وظائف الدولة⁽¹⁾ وهذا الوصف إذا ما حاولنا تطبيقه على أنموذج البحث وهو اليمن تظهر لنا مجموعة من المؤشرات الدالة لطبيعة هذه الدولة، تعد المؤشرات دلالة للتعريف بطبيعة الدولة، غير أن هذه المؤشرات لا تكون وليدة الصدفة، وإنما هي نتاج تفاعلات داخلية وأخرى خارجية أسهمت بإيجاد هذه المؤشرات، فضلاً عن العمليات التي شهدتها اليمن في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

(1) نعوم تشومسكي: الدولة الفاشلة، اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص16.

هذا يضعنا أمام إشكالية أساس وهي هل الدولة الرخوة صفة عامة طבעة الدولة اليمنية أو إنها وليدة معطيات حديثة؟ ستقود الدولة إلى التفتت والانقسام، وهل دستور اليمن الجديد الذي يقر بأن اليمن اتحاد فدرالي مكون من ستة أقاليم يعبر عن عجز الحكومة المركزية عن أداء وظائفه الأمر الذي اضطرها إلى نقل بعض الوظائف والصلاحيات إلى الأقاليم الأخرى؟ أو إن تحول اليمن إلى دولة اتحادية مكونة من أقاليم سيتيح للحكومات المحلية تقديم خدمة أفضل لمواطنيها وتسهم برفع معدلات التنمية البشرية، التي تعاني اليمن من انخفاضها، وحتى نستطيع الإجابة على هذه التساؤلات لا بد لنا من البحث في المؤشرات السياسية والاقتصادية والأمنية، التي

تمس حياة المواطن وتمنحنا القدرة العلمية على التوصيف الدقيق لدولة اليمن.

أولاً: المؤشرات السياسية

من أبرز التحديات التي واجهها النظام السياسي في اليمن بعد الوحدة في 22 أيار 1990، حالة عدم الاستقرار السياسي التي أصبحت صفة لصيقة بالنظام السياسي باليمن، وذلك نتيجة ضعف القدرة الأمنية على فرض النظام، لذلك عانى النظام منذ بداياته الاغتيالات السياسية التي عبرة عن الانفلات الأمني الواضح، إذ تزامن مع هذا الانفلات الأمني ظاهرة التعدد الحزبي، التي كانت وليدة اتفاق الوحدة اليمنية فقد أسس قرابة (46) حزباً سياسياً حتى قبل أن يصدر قانون الأحزاب السياسية، بمعنى إنها لم تنشأ على أسس حزبية سليمة وإنما كانت غاليبتها وليدة رغبات الاشتراك في السلطة، التي قلصت عدد الأحزاب على اثر

الدعم الذي قدمته السعودية للعديد من الأحزاب السياسية، فضلاً عن جهات خارجية أخرى وسيادة الشك وعدم الثقة مما أدى إلى البحث عن أكثر من قالب تنظيمي

إصدارها قانون الأحزاب السياسية في 6 آب 1991 ليتراجع عدد الأحزاب إلى (18) حزباً سياسياً ليصل العدد إلى (22) حزباً حتى عام 2000⁽²⁾، إن الملاحظة التي تسجل على كثرة الأحزاب في اليمن ترجع إلى عوامل مختلفة منها انقسام التيار القومي، فضلاً عن الدعم الذي قدمته السعودية للعديد من الأحزاب السياسية، فضلاً عن جهات خارجية أخرى وسيادة الشك وعدم الثقة مما أدى إلى البحث عن أكثر من قالب تنظيمي الأمر الذي اضر بالوظيفة الأساسية للأحزاب، فهي تلعب دوراً مهماً في ربط الشعب بالحكومة وتزويد المجتمع بمختلف المعلومات عن نشاط الحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة وعي المجتمع، بمعنى أن الأحزاب تعد من صناع الرأي العام، وإذا أخفقت في إيصال المعلومة للرأي العام بالشكل السليم ستجعل الرأي العام مشوهاً، وغير سليم وهذا سينعكس على البناء العام لدولة⁽³⁾.

(2) احمد محمد الاصبحي، التعددية الحزبية في اليمن خلال ثمانية أعوام واستشراف مستقبلها، مجلة الثوابت، المؤتمر الشعبي العام، العدد 13، صنعاء، 1989، ص 3.

(3) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسين سعد، دار النهار للنشر والطباعة، ط 3، بيروت، 1980، ص 393.

إن طبيعة دور الأحزاب السياسية خاصة في الدول العربية، تعود إلى نظام الحكم والية التعامل مع هذه الأحزاب وهل هناك آلية انتقال أو تداول للسلطة، إذ إن غياب الأمل في تداول السلطة فضلاً عن هامشية دورها في تشكيل قوة ضغط⁽⁴⁾، سياسية فاعلة في النظام السياسي، يدفع بالأحزاب إلى

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، ط 1، بيروت، تاريخ بلا، ص 311.

اعتماد النهج المضلل للرأي العام، فقد كانت الأحزاب السياسية في اليمن غير ذات تأثير في ما شهدته الساحة اليمنية من أحداث، بل إنها كانت تنزع دائماً إلى التنصل من أية مسؤولية لما يجري من أحداث، إذ إن غالبية الأحزاب المعارضة كانت تفشل بشكل دائم بالحصول على تمثيل نيابي يؤهلها التأثير في الحياة السياسية.

هذه المعطيات دفعت العديد من الأحزاب المطالبة بالتغيير والاشتراك بشكل فعلي، بتداول السلطة فالمعارضة بقيت حبيسة نسبة (10%)، التي يتطلب حصولها عليها من البرلمان، لتقديم مرشح رئاسي وهذا يفسر فشل المعارضة بالحصول على دعم مرشح رئاسي، ينافس علي عبد الله صالح أو أي مرشحه يدعمه المؤتمر الشعبي العام⁽⁵⁾، هذا الوضع جعل الأحزاب المعارضة في اليمن تلجأ إلى البحث عن وسائل لإحداث تغيير في السلطة وإدارة شؤون البلاد، وهذا ما أتاحه اتفاق تشرين الثاني 2011، الخاص بانتقال السلطة وانسحاب علي عبد الله صالح فضلاً عن ممثلي المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم في اليمن)، وموافقة المعارضة على الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية المتعلقة بانتقال السلطة.

وتنص المبادرة الخليجية، التي دعمها القرار رقم (2014) الصادر عن مجلس الأمن على أن: ينقل صالح السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون (30) يوماً مقابل عدم ملاحقته قضائياً ثم يشرع هادي في تشكيل حكومة وطنية تقودها المعارضة ويتم الترتيب لإجراء انتخابات رئاسية في غضون (60) يوماً، وقد قبلت أحزاب «اللقاء المشترك» المعارضة وشركاؤها على المبادرة الخليجية فيما وقع عليها كذلك حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه، وتوقيع المعارضة كان شرط الرئيس اليمني لقبول المبادرة الخليجية.

إن الآلية التنفيذية «تضمنت مرحلتين» الأولى ستبدأ من تاريخ يوم التوقيع وتنتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة التوافقية، والتي من المتوقع إن تجرى في (90) يوماً، من تاريخ التوقيع وتضمنت المرحلة الأولى للآلية التنفيذية، نقل سلطات الرئيس كاملة إلى نائبه وفق صيغة قانونية أعدت تضمن عدم جواز نقض قرارات نقل سلطات الرئيس إلى نائبه تحت أي ظرف كان خلال فترة (90) يوماً، وتتضمن المرحلة الأولى كذلك، تسمية

(5) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، المجتمع المدني الحديث في اليمن، أوراق يمانية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 9، دمشق، آذار 2000، ص32.

المعارضة لمرشحها لرئاسة الحكومة بعد التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، على إن تسمي المعارضة والحزب الحاكم مرشحها لتولي الحقائق الوزارية في الحكومة خلال أسبوع، والتي ستكون من مهامها إعادة هيكلة الجيش والأمن بالتوافق مع نائب الرئيس الذي سيتولى السلطة في مدة (60) يوم.

أما المرحلة الثانية تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية ومدتها عامين، تنتهي بإجراء انتخابات رئاسية والاستفتاء على دستور جديد (بالتزامن مع توقيع هذه الآلية، وعملاً بمقتضى الصلاحيات المخولة له من الرئيس بموجب المرسوم الرئاسي رقم (24) للسنة الحالية 2011، سيصدر نائب الرئيس مرسوماً يدعو إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في مدة لا تتجاوز (90) يوماً من تاريخ بدء نفاذ هذه الآلية).

ما يسجل على تقييم الوضع السياسي في اليمن، إن المبادرة الخاصة بانتقال السلطة، والتي صيغت في السعودية بطريقة تضمن للسعودية بقاء اليمن الدولة الجارة المرتبطة دائماً بالسعودية، لكي تستطيع التأثير في توجيه دفة الحكم لهذه الدولة، الأمر الذي ادخل اليمن في حالة عدم الاستقرار، فتطبيق هذه المبادرة من أهم التحديات السياسية، إذ ولدت حالت عم استقرار وذلك نتيجة استمرار الانفلات الأمني والاختطافات السياسية واتجه الخطاب السياسي لليمن لتطبيق (الإصلاح)، وبناء الدولة الديمقراطية كان هذا بالتزامن مع تنامي ملحوظ لعدد الأحزاب السياسية، وتنامي عدد الجماعات المسلحة إلى درجة أخذت تهدد ديمومة واستمرار الوحدة الوطنية، إذا إن مقاتلي القاعدة، قاتلوا القوات المسلحة اليمنية في جنوب البلاد مهددين استقرار المنطقة بالكامل، وفي هذا الصدد يذكر المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في جامعة جورج تاون في واشنطن، بول سوليفان (إن عدم الاستقرار في اليمن يشير مخاوف من إن الجارة الجنوبية للمملكة العربية السعودية يمكن إن تتفكك. مشيراً إلى أن اليمن ملاذ لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، الذي يضم المتشددين السعوديين)⁽⁶⁾.

إن المبادرة الخاصة بانتقال السلطة، والتي صيغت في السعودية بطريقة تضمن للسعودية بقاء اليمن الدولة الجارة المرتبطة دائماً بالسعودية

بمعنى أن السعودية جعلت من اليمن دولة لتفريغ الشحنات السلبية للمتشددين

(6) عباس الضالعي، «الدولة الرخوة والحاكم المتراخي»، <http://aden-post.com/news/15369/#ixzz31LLxm5Nf>

**أن السعودية جعلت من اليمن
دولة لتفريغ الشحنات السلبية
للمتشددين العائدين من
أفغانستان**

العائدين من أفغانستان، وأحكمت قبضة السعودية عبر صياغة مشروع تداول السلطة بين المعارضة وعلي عبد الله صالح، وهو مشروع يدفع باتجاه تقسيم اليمن على أسس اثنيه وعقائدية، إذ اعتمدت اللجنة المكلفة بتحديد الأقاليم في الدولة اليمنية الاتحادية، التي تقرر إنشاؤها في الحوار الوطني، صيغة من ستة أقاليم، اثنان في الجنوب وأربعة في الشمال، وهذه الأقاليم تم اعتمدت بحسب اللجنة «بأعلى درجة من التوافق والتقارب واعتماد الأسس العلمية» بين أعضاء اللجنة التي يرأسها رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، غير أن هذا التقسيم للأقاليم أثار موجة من الرفض تزعمها الحوثيون، فقد أعلن المجلس السياسي للحوثيين «أنصار الله» رفضه للقرار، وحمل القوى التي قبلت بالتوقيع عليه (كامل المسؤولية لما يترتب على هذه المخرجات من مخاطر جمة تهدد الجميع).

وعد الحوثيون في بيان لهم (إن قرار تحديد الأقاليم يعد أهم وأخطر القرارات التي لا يجوز بحال من الأحوال إن يخضع لأي تحيزات أو مساومات سياسية أو مكاييدات حزبية)، وأضاف إن (أي خلل فيه يؤسس لخلل في بناء النظام السياسي ذاته، كما إن انعدام التوازن يؤسس لصراعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي)⁽⁷⁾.

(7) موقع أنصار الله، <http://www.ansaruallah.com/>

من جانبه، قال مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني (إن هذه الصيغة لا تقدم حلاً للقضية الجنوبية، التي تشكل جوهر الأزمة الراهنة)، وأكد في بيان نشره موقع الحزب على الإنترنت (إن هذه الصيغة الخاصة بستة أقاليم جرى فرضها بنية، وإخراج مسبقين، ولم تتح للخيارات الأخرى إن تتبلور، وبالذات خيار الإقليمين).

ويفضل «المتشددون» في الحراك الجنوبي الذي شكل عام 2007، من عدة جماعات بهدف إعادة دولة الجنوب - تقسيم اليمن إلى شطرين لفترة انتقالية، قبل إجراء استفتاء على الاستقلال التام. بمعنى إن الفهم العام الذي حكم الساحة السياسية في اليمن، أن الأقاليم تقسيم لذا ينبغي أن يكون تقسيمياً (عادلاً) وعلى أساس الاستفتاء وهذا مخالف لطبيعة الدولة الاتحادية التي تتكامل أقاليمها لتعبر عن وحدة سياسية تدعمها لامركزية إدارية، تمنح للحكومات المحلية القدرة لتقديم خدمة أفضل للمواطن.

**إن هذه الصيغة الخاصة بستة
أقاليم جرى فرضها بنية،
إخراج مسبقين، ولم تتح
للخيارات الأخرى إن تتبلور**

إن الدولة الفاشلة هي العاجزة أو غير الراغبة في حماية شعبها من العنف والفوضى والدمار

إن تقييم الوضع السياسي لليمن يعود بنا إلى مفهوم تشومسكي، الذي قدم له إن الدولة الفاشلة هي العاجزة أو غير الراغبة في حماية شعبها من العنف والفوضى والدمار، فضعف الدولة ووصفها بالرخوة هو من أهم المداخل للفشل. الدولة الرخوة» نظرية احتواها كتاب (بحث في أسباب فقر الأمم)، الذي وضعه عالم الاقتصاد والاجتماع السويدي «جنار ميردال» إذ نرى معاييرها تنطبق بوضوح على الوضع الذي تعيشه اليمن، وهذا ينعكس في مؤشرات الأداء الاقتصادي والأمني أيضاً.

ثانياً: مؤشرات اقتصادية

إن أهم الوظائف التي تناط بالدولة ويقاس عبرها كفاءة الدولة، وفعاليتها هو ضمان حرية الإنسان وكرامته بمعنى أن منظومة الحياة في المجتمعات الإنسانية، تتفاوت بمدى قدرة أنظمتها وقوانينها ودستورها علي تلبية احتياجاتها الأساس فتصبح في لحظة دافعة ومعينة، على التقدم في حين إنها في زمن آخر تتحول هي نفسها إلى قيود مُكبلة و مانعه للتطور.

أي إن جهد الدولة يقاس بمدى فاعليتها على إدارة نشاطات السكان وإنتاجهم والمحافظة علي الامتثال للقانون هو المهمة الأساسية للدولة، أما المحافظة علي السلوك اليومي والعلاقات بين أفراد المجتمع فهي تنبع من التقاليد والعرف والأخلاق الذي يلتزم بها كل منهم ومن يتجاوز عليه إن يتحمل نتائج تجاوزه، أن الملاحظ على اليمن إن الأعوام التي أعقبت اتفاق التنازل عن السلطة، أضعفت من قدرة الدولة على أداء وظائفها للدرجة التي جعلت الأستاذ عبد الرويشان يصف اليمن بـ(الدولة الرخوة)، معرفاً إياها بأنها (الدولة التي ترهّلت بفقدان الإرادة، وتساقطت بسوء الإدارة، وانعدام الحزم والعزم دولةً غير قادرة على تنفيذ القانون وأحكام القضاء)⁽⁸⁾.

وتشير التقارير الأممية إلى إن استمرار اليمن على هذا التردّي وضعف الحكومة، سيقود إلى أن يكون اليمن خارج الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة، وأقرها مؤتمر القاهرة 1994 للتنمية الألفية الجديدة، إذ أن عام 2015، سيأتي واليمن ما يزال يرزح تحت وطأة الفقر الذي تنامت مؤشراتته منذ 2005، بشكل كبير وتراجع تقدمه في تحقيق أهداف الألفية الثمانية، إذ تشير التقارير الدولية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير

(8) عباس الضالعي، الدولة الرخوة والحاكم المتراخي، عدن بوست، الدولة الرخوة والحاكم المتراخي <http://aden-post.com/news/15369/#ixzz31LLxm5Nf>

منذ بداية العام الجاري بنسبة 50%، دفع بالمزيد من الناس إلى الوقوع تحت طائلة انعدام الأمن الغذائي، إضافة إلى سوء التغذية الذي يعانيه (5) ملايين طفل.

وأشار تقرير لبرنامج الأغذية العالمي إلى إن اليمن تحتل المرتبة الـ (11)، في قائمة الدول الأكثر انعداماً للأمن الغذائي، وأن معدل انعدام الأمن الغذائي يعادل (44,5%)، أي (10) ملايين يمني من أصل (23,8) مليون نسمة هم عدد سكان اليمن، وأن معدل انعدام الأمن الشديد يعادل (22%)، أي إن (5) ملايين يمني يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وأن (5) ملايين آخرين معرضون لهذا الخطر، وأضاف التقرير إن (13%) من الأطفال دون سن الخامسة، يعانون الهزال و(43%) منهم يعانون التقزم بسبب سوء التغذية.

أمام هذه التحديات نلاحظ وجود تراجع كبير في الإنتاج النفطي في عام 2013، الذي يعد أهم بنود الناتج القومي⁽⁹⁾، حيث وصل الإنتاج اليومي من النفط ما يقارب (113) ألف برميل يومياً بدلاً من (300) ألف برميل خلال عام 2010، إذ تشير البيانات الرسمية إلى تراجع إنتاج النفط إلى (20) مليون برميل في العشرة الأشهر الأولى من العام 2013، مقارنة مع (26) ألف برميل بالفترة نفسها من العام 2012 وبفارق قدره (745) مليون دولار، بمعنى أن إنتاج النفط اليمني لا يغطي الحاجة الفعلية لدعم التنمية وتغطية العجز الحاصل، بسبب الاعتداءات على القطاع النفطي وقطاع الكهرباء، إذ بلغت خسائر قطاع الكهرباء أكثر من (150) مليار ريال يمني، فيما وصلت خسائر قطاع الاتصالات إلى أكثر من مليار ونصف المليار ريال يمني خلال الأشهر الستة الأخيرة من العام الماضي.

على صعيد الموازنة العامة للدولة ما زالت تطنى عليها المؤشرات السلبية نتيجة استمرار الاختلالات الهيكلية، التي تعاني منها المالية العامة للدولة، حيث لا تزال الإيرادات النفطية تمثل ما نسبته (56%)، من إجمالي الموارد العامة للدولة، وكذلك استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته (91,5%)، وتدني النفقات الاستثمارية للحكومة، فضلاً عن تراجع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية ما أسفر عن تدني معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع عجز الموازنة وتخطيه الحدود

(9) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وثيقة الحاجات الإنسانية لليمن لعام 2014، <http://www.unocha.org/>

أن اليمن تذهب باتجاه الفشل نحو تحقيق الوظائف الاقتصادية، وتطبق مؤشرات الدولة الرخوة.

الآمنة، وتفاقم مشكلة الدين العام الداخلي وتجاوزته الحدود الآمنة، إذ وصلت نسبته إلى (120%) من إجمالي الموارد العامة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف فوائد هذه الديون، إذ وصلت إلى ما يقارب (16,7%)، من إجمالي الاستخدامات العامة في موازنة الدولة للعام 2013⁽¹⁰⁾.

(10) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وثيقة الحاجات الإنسانية لليمن لعام 2014، <http://www.unocha.org/>

وهذا يرجع في جزء مهم منه كما قدمنا إلى استمرار غياب الاستقرار السياسي وسوء الإدارة، بمعنى أن مؤشرات الأداء الاقتصادي لليمن، تشير إلى أن اليمن تذهب باتجاه الفشل نحو تحقيق الوظائف الاقتصادية، وتطبق مؤشرات الدولة الرخوة.

ثالثاً: مؤشرات أمنية

كشف مؤشر برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة، عن أن اليمن تقع ضمن (9) دول تواجه خطراً شديداً من فساد قطاع الدفاع والأمن، من دون اتخاذ خطوات فاعلة لمناهضة ذلك ولفت التقرير، الذي يعد (أول مؤشر متخصص في قياس كيفية قيام الحكومات بمنع ومكافحة الفساد في مجال الدفاع)، إلى أن اليمن والجزائر وأنغولا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وليبيا وسوريا، مصنفة من دول العالم التي تواجه خطراً شديداً للفساد وكشف التقرير، الذي صدر الثلاثاء الماضي، عن مستوى الفساد في قطاع الدفاع والتسلح في عدة دول حول العالم، منها اليمن التي أصبحت في مقدمة الدول التي تعاني من إهدار المال والتهديدات الأمنية، نظراً لافتقارها لأدوات منع الفساد في قطاع الدفاع.

مشيراً إلى أن كلفة الفساد في هذا القطاع لا تقل عالمياً عن (20) مليار دولار أمريكي سنوياً⁽¹¹⁾، بحسب معطيات البنك الدولي ومعهد ستوكهولم العالمي لبحوث السلام ويين مارك بايمان، مدير برنامج الدفاع والأمن في منظمة الشفافية الدولية فرع المملكة المتحدة (أن الفساد في قطاع الدفاع مسألة خطيرة ومصدراً للخلاف وإهدار المال، أما كلفته فيتكبدها المواطنون والجنود والشركات والحكومات، ومع ذلك فإن أغلب الحكومات لا تقوم بشيء يذكر لمكافحة، مما يترك المجال واسعاً لإخفاء الفساد عن الرقابة العامة

(11) معهد ستوكهولم لبحوث السلام، <https://twitter.com/albawabnews>

أن اليمن تقع ضمن (9) دول تواجه خطراً شديداً من فساد قطاع الدفاع والأمن

وإهدار المال الذي يمكن إنفاقه على نحو أفضل)، ودعت منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى جعل هذا القطاع - الذي يتضمن عقوداً عامة كبيرة الحجم - أكثر شفافية بدلاً من السرية التي يتسم بها عادة، وينبغي على المؤسسات الدفاعية تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بالموازنات والمشتريات الدفاعية⁽¹²⁾.

وعلى المشرعين اكتساب أدوات رقابية أكثر فاعلية للرقابة على هذا القطاع، مما يمكنهم من امتلاك الوسائل الكفيلة للقضاء على الفساد وبحسب ما جاء في التقرير يمارس السياسيون رقابة متواضعة، وتخشى القوات المسلحة من المبلغين عن الفساد، ويبقى الناس في الخفاء، وحسب المؤلف الرئيس للدراسة د. أوليفر كوفر، فإن «المؤشر يبين على نحو لا لبس فيه أنه يوجد خطر فساد شديد في قطاع الدفاع، ومما يدعو للصدمة أنه يوجد إدراك قليل للغاية - في أوقات النزاعات على سبيل المثال - بإمكانية رسوخ الفساد بعمق في بعض المجالات، ويساعد الجميع على استيعاب المخاطر ومعالجتها، وينبغي على الحكومات تطهير هذا القطاع، كما يقدم التقرير حلولاً عملية من شأنها تحقيق الشفافية، إذ ينقذ هذا أرواح الجنود والمواطنين، ويوفر على الحكومات مليارات الدولارات.

وإذا حاولنا تطبيق هذا المؤشر على أوضاع اليمن فنلاحظ أن الاقتتال الذي اخذ طابعاً اثنياً بين تنظيم القاعدة والجيش من جهة، وتنظيم القاعدة والحوثيين من جهة أخرى، جعل اليمن تدخل في دوامة صراع يفرغ العنف الطائفي لدول الجوار في هذه الدولة، مستغلة انتشار الفقر والفساد الإداري والمالي الذي ولد نقمة شعبية استمالة أعداد كبيرة من المقاتلين الشباب لجر الدولة إلى صراع استنزاف طويل⁽¹³⁾، أي إن مؤشرات الأداء السياسي والاقتصادي والأمني تذهب إلى ضعف الدولة وتراخي السلطة وفشلها في النهوض بالوظائف الأساسية للدولة.

الخاتمة

إذا كانت هذه مؤشرات أداء الدولة اليمنية فهناك استنتاجات أساسية ترد على هذه المؤشرات:

1 - اليمن تعاني من أزمة سياسية، نابعة أساساً من مشكلات بنيوية في هيكل

(12) حذرت مجلة بلومبيرج الأمريكية الشهيرة السعودية من اليمن، مؤكدة بأن اليمن دولة فاشلة، وباتت مأوى لعناصر تنظيم القاعدة الهاربين من السعودية.

(13) عباس الضالعي، مصدر سبق ذكره.

المشكلة الأساسية في اليمن تكمن في الاستبداد السياسي المتحالف مع الاستبداد القبلي، والذي أدى في مخرجاته إلى ضعف الدولة

السلطة التي حكمت اليمن بعد اتفاق التنازل عن السلطة أدت إلى ضعف الأداء السياسي، وانعكست بالسلب على مصالح الشعب الذي لم يكن مساهماً في السلطة (إلا من ناحية صمته وتصويته على اختيار الرئيس السابق علي عبد الله صالح)، في نتاج ما هو حاصل من فساد وسوء إدارة وتدهور. وعليه فإن المشكلة الأساسية في اليمن تكمن في الاستبداد السياسي المتحالف مع الاستبداد القبلي، والذي أدى في مخرجاته إلى ضعف الدولة.

2 - يرى المؤتمر الشعبي والأحزاب المؤتلفة معه ضرورة استيفاء النصاب السياسي على أساس مناطقي، عبر تقسيم اليمن إلى عدة أقاليم لتحقيق نصاب العدل الاجتماعي الأمر الذي فرض على اليمن مواجهة تحديات الرفض، لهذا التوجه ومواجهة الواقع السياسي المنقسم بين مؤيد ومعارض لهذا التوجه.

3 - إن الاستخدام الوظيفي غير السليم للسلطة السياسية، جعل اليمن تعاني من تنامي مؤشرات الفساد السياسي والاقتصادي وحتى الأمني الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الواقع الاجتماعي.

4 - لا يمثل توصيف الدولة الرخوة لليمن بسبب انخفاض مؤشر التنمية وتردي الأوضاع السياسية حالة مزمنة، وأن كانت قد صاحبت اليمن منذ إعلان الوحدة عام 1990، لكنه يمثل حالة مرضية لازمة الدولة على فترات طويلة وهي بحاجة إلى علاجات يكون أهمها التغيير، وهذا الجانب لازالت تعاني اليمن من غيابه فما عصف بها كان تغير غير مدروس العواقب، وحتى الوقت الحالي لم يرتقي إلى مستوى الطموح الذي طالب به المحتجون.

